رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

م.م. حياة جمعة محمد
كلية الآداب/ جامعة واسط

المستخلص

إن التنمية المستدامة تعني الحفاظ على البيئة بكل ما تحويها من موارد وإمكانات للمستقبل وهذا لا يمنع من استغلال هذه الموارد ولكن بشكل عقلاني وغير مفرط ، ويجب التفكير ملياً في مستقبل هذه الموارد للاجيال القادمة مع ضمان استخدمها بالشكل الاعتيادي في الوقت الحاضر. لايمكن تطبيق التنمية المستدامة في العراق بسبب المعوقات التي ذكرت في المبحث الثالث. وان للتنمية المستدامة ثلاثة ابعاد وهي البعد النوعي وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها . والبعد الزمني وهو الذي يحدد الجدول الزمني لاحداث التغيير المطلوب. والبعد المكاني وهو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب .وان هذه الابعاد الثلاثة لم تلاقِ أي اهتمام من قبل الحكومة العراقية لهذا بقيت بواتير التنمية ثابتة دون تغيير. ويشكل الإنسان محوراً اساساً في مسألة التنمية المستدامة ، فأن تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي والاهتمام بالمرأة والممارسات الديمقراطية كلها تقود الى تنمية بشرية وبالتالي تضمن جزءاً مهماً من التنمية المستدامة . اذ ان الانسان له دور كبير في التنمية المستدامة فهو الاساس في التخطيط والاستهلاك والتنفيذ وله علاقة كبيرة بعناصر البيئة الطبيعية ومواردها التي يقوم باستغلالها على وفق منهج معين ، فضلاً عن ان الزيادة السكانية في العالم هي بحد ذاتها لها دور كبير في تحديد التنمية المستدامة .

Abstract

Sustainable development means the preservation of the environment all that they contain the resources and potential for the future and this does not prevent the exploitation of these resources, but a rational, non-excessive, and should think carefully about the future of these resources for future generations while ensuring used as usual for the time being. Sustainable development is different from development in general in the fact that most of the research can not be the application of sustainable development in Iraq because of the obstacles that were mentioned in the third section. The Sustainable Development three dimensions and is a qualitative dimension which determines the type and size required in various urban, social and economic sectors and other change. The time dimension that determines a schedule to bring about the desired change. And a spatial dimension which determines the required change locations .oan this three-dimensional convergence has not any interest by the Iraqi government for this Boatir remained steady development without change.The human focus mainly on the issue of sustainable development, improved health care and education, social welfare and interest of women and democracy are all practices lead to human development and thus ensure an important part of sustainable development. Because that man has a big role in sustainable development is the foundation in the planning, implementation and consumption has a lot to do with the elements of the natural environment and its resources by exploiting the Alyovq particular approach, as well as the increase in population in the world is in itself a significant role in determining sustainable development.

المقدمة

على الرغم من كثرة الحديث عن مصطلح التنمية المستدامة Sustainable Development،منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، إلا إن واقع الحال يشير إلى إن الدول النامية لا تعرف حقيقة هذا المصطلح ،إذ مازالت الدول النامية تجري وراء تحقيق التنمية المستدامة، لكن معظمها لم يتمكن حتى الآن بالرغم من مضي عقود من الزمن من إحراز معدلات نمو اقتصادي يعتد بها،بل ربما لم تتوصل كثير منها ،إلى إستراتيجية تنموية مقبولة لأسباب داخلية وخارجية متعددة(تتطلب مجموعة من الإصلاحات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة داخل بلدانها)، وإذا كان مصطلح التنمية المستدامة حديث العهد نسبيا فان الظاهرة ليست بجديدة، وقد كان ظهورها نتيجة حتمية لتسابق دول العالم (المتقدم صناعيا على

وجه التحديد) في تحقيق التنمية المادية التي أقيمت على حساب شعوب بلدان العالم الثالث الفقيرة منذ زمن الاستعمار القديم وحتى الاستعمار الحديث، امتدادا إلى الوقت الراهن ،إذ أصبحت البلدان النامية ومنها العراق أسواقا مفتوحة أمام المنتجات القادمة إليها من الدول المتقدمة إلى أن أثقلت الديون كاهلها وزادتها فقرا واستنزفت مواردها ،وتردت بيئتها ،الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات إنتاجية موارد البيئة بشكل خطير،ولوثت محيطها بالغبار والدخان، واثر ذلك في تخلل طبقة الأوزون مع ظاهرة الاحتباس الحراري،حتى إن بعضهم أطلق على تلك التنمية(بالتنمية السوداء) والتي تتميز بانفصام العلاقة مابين العناصر(الأبعاد) الثلاثة للتنمية المستدامة(البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي)،فإذا نظرنا إلى هذه الأبعاد أو العناصر بشكل منفصل ،كما هي الحال مع إستراتيجيات التنمية السابقة، فستبدو جميع مشكلات المجتمع كقضايا منفصلة عن بعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبيه تتمثل باستحالة تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

نتيجة للدور المهم الذي تلعبه التنمية المستدامة في تطوير وتحريك عجلة اقتصاد الوطني ا ان العراق الى وقتنا هذا لم يصل الى مستوى الطموح من هنا جاءت أهمية البحث في دراسة التنمية المستدامة ووضع رؤيا مستقبلية لها، امر الذي يقتضي دراسة العوائق والحواجز التي تعترض طريق الوصول الى التمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الوقوف على اهم المشاكل التي تعترض طريق التنمية المستدامة في العراق .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مؤداها ، ان التخطيط للتنمية لابد ان يترافق مع الاهتمام بتحسين الظروف البيئية التي يعيش فيها الانسان وهو ما يؤسس لدفعات اقوى من النمو الاقتصادي في المستقبل

يهدف البحث : الى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة الانسانية ، وإمكانية تطبيقها في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها العراق .

المبحث الأول- مفهوم التنمية المستدامة

يقصد بالتنمية بشكل عام،(عملية تحول شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما،وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام (أو قيم) هذه المكونات وعلاقتها الهيكلية البينية Inter والضمنية Intra ،فتمتد هذه العملية إلى أحجام (أو قيم) ونسب كل من عناصر الإنتاج(العمل ،الأرض،رأس المال،الإدارة) وقطاعات الإنتاج ونشاطاته(الزراعية والصناعية والخدمية)ووحدات الإنتاج(الصغيرة والكبيرة) الاستهلاكية والإنتاجية،ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وكيفية توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار(والاستثمار)وفيما بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح،والقطاعين(العام والخاص)ومن ثم المواقع والمناطق شبه الحضرية والريفية

والمراكز الحضرية والإقليمية، والقطاعين المحلي والخارجي من خلال حركة السلع والخدمات والدخول ورؤوس الأموال(١).

في الحقيقة من الصعب إيجاد تعريف وافٍ للتنمية المستدامة(٢)،فقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف، بل تعدد وتنوع التعريفات ،حيث ظهرت العديد من التعريفات التي تضمنت شروط وعناصر هذه التنمية، فقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو١٩٩٢ مصطلح التنمية المستدامة على انه،(ضرورة انجاز الحق في التنميةً بحيث يتحقق توازن الحاجات التنموية والبيئية على نحو متساوٍ لأجيال الحاضر والمستقبل(٣)) ، كما اقر المؤتمر انه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تتمثل الحماية البيئية كجزء لايتجزأ من عملية التنمية،ولا يمكن التفكير بالرفاهية بمعزل عنها. أما David Pearce فقد أكد انه من وجهة النظر الاقتصادية ،فأن التنمية المستدامة هي (تلك التنمية التي تضمن عدم انخفاض نصيب الفرد من الرفاه البشري في المستقبل(٤)).

كما عرفت التنمية المستدامة على إنها(مسار للتنمية يعمل على تعظيم الرفاهية البشرية لأجيال اليوم وبشكل لا يؤدي إلى انخفاض هذه الرفاهية في المستقبل(٥)). وعندما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقريرها(مستقبلنا المشترك) عام١٩٨٧ فأنهم تصدوا لمشكلة النزاعات بين البيئة والتنمية من خلال صياغة مفهوم التنمية المستدامة، وأكدوا إن التنمية المستدامة هي(**التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها** (٦))، فالتنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي الفاعل لجميع المصادر الثلاثة (البيئة والاقتصاد والحياة الاجتماعية) للمستقبل البعيد،مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لأفراد المجتمع كافة في الحاضر والمستقبل. إن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط التام ما بين العناصر الثلاثة المشار إليها في أعلاه، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة إليهم متكاملة معا **فاقتصاديا** النظام المستدام من الناحية الاقتصادية هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، وان يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية(٧)،**وبيئيا** يكون النظام مستداما،عندما يتمكن من المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ،ويتجنب الاستنزاف المفرط للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع والاتزان الحيويين والمحافظة على إنتاجية التربة والأنظمة الحيوية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية(٨). ويكون النظام مستداما من الناحية **الاجتماعية** عندما يتمكن من تحقيق العدالة في توزيع الدخل

القومي ،ويتمكن من إيصال الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم والإسكان إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي (العدالة بين الجنسين)،والمشاركة الشعبية في صنع القرارات المؤثرة في حياة انفراد المجتمع[١].والشكل (١) يبين التوافق مابين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة.

شكل (١)التوافق مابين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة

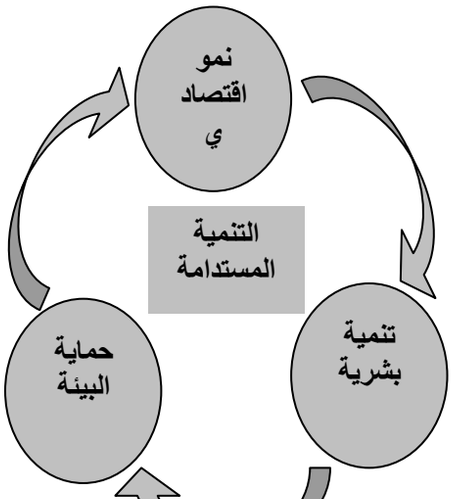

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على ثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان،الأردن، ٢٠٠٦، ص ٤٢.

المبحث الثاني- أبعـــــاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة هي كالآتي :

- البعد النوعي: هو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها .
- البعد الزمني: هو الذي يحدد الجدول الزمني لاحداث التغيير المطلوب ، كأن يكون سريعاً أو بطيئاً ، قصيراً أو متوسطاً أو طويلاً في مداه الزمني .
- البعد المكاني: هو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب [١١]. وفيما يتعلق بالبعد الاول النوعي فأنه يمكن تحديد أربعة أبعاد (اقسام) يجب دراستها وتحديدها للتنمية المستدامة وتتمثل بالأبعاد (الاقتصادية، البشرية، البيئية)

أولا- الأبعاد الاقتصاديـــة للتنميـــة المستدامة[١٢]

١ – **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** فبالنسبة للأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

٢ - **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث

تغيير جذري في أسلوب الحياة.

٣ - مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى - لأن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

٤ - تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا.

٥ - التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعد التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمراً حاسماً بالنسبة لأكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

٦ - المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعد هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا مهما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

٧ - الحد من التفاوت في المدخولات: فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا .

٨ - **تقليص الانفاق العسكري:** أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية إلى التنمية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ. أن سباق التسلح والنزاع المسلح يكون عقبات كبيرة في طريق التنمية المستدامة ، ويسببان استنزافاً مريعاً لموارد مادية شحيحة. ويلتهمان موارد بشرية وثروات يمكن أن تستخدم للحيلولة دون أنهيار النظمة التي تشكل دعامة البيئة .

ثانيا- الابعـــاد البشـــرية للتنميـــة المستدامة(١٣)

١ - **تثبيت النمو الديموغرافي:** تعني التنمية المستدامة بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن .

٢ - **مكانة الحجم النهائي للسكان:** للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي ١١,٦ مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

٣ - **أهمية توزيع السكان:** أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

٤ - **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية

٥ - الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

٦ - أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة. ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

٧ - الأسلوب الديموقراطي في الحكم: إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديموقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

ثالثا- الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

١ – مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية: إن تطبيق نظام إدارة بيئية فعّال (Sufficient Environmental Management System) يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمرافق والوحدات الخدمية. ويعمل أيضًا على زيادة حجم الإنتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه عن طريق أساليب الحد من عناصر التلوث البيئي المختلفة. ويقوم نظام الإدارة البيئية على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الخامات والموارد الطبيعية. وهذه السياسة تؤدي إلى الحد من استخدام تلك الموارد لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من المواد والطاقة بأنواع أخرى منها، واستخدام المواد والخامات والطاقة في تصنيع المنتوجات الأكثر ارتباطًا بأهداف التنمية المستدامة.

٢ - التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، ما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. وهذا يعني، عدم زيادة معدلات استهلاك الموارد البترولية بمعدلات تتساوى أو تزيد عن معدلات الاحتياجات من هذه الموارد خلال الفترات أو السنوات التالية .[٤١](Optimal Allocation and Using

the Available Resource) انطلاقًا مما تشكّل العولمة النيوليبرالية، التي تقوم على استهلاك المواد غير القابلة للتجدّد بوتيرة لا تكترث باحتياجات الأجيال المقبلة، من خطر على مبادئ التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئيّة وحقوق الإنسان)الحق في التعلم، والحق في صحة سليمة والحق في بيئة نظيفة أصبحت مسألة التنمية البشرية من أولويات اهتمامات المجتمع العالمي، لأن إنعدام التنمية يشكّل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين[٤٢]..

٣ - صيانة المياه: تزايدت نسبة استهلاك المياه ست مرات خلال القرن العشرين أي ما يعادل ضعف النمو الديموغرافي ويعيش ثلث سكان العالم في أزمة بسبب قلة المياه ، ويزيد استهلاك المياه بنسبة ١٠ % عن حجم المياه المتجددة [١٥] .وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها [١٦] .

٤ - تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذ في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

٥ - حماية المناخ من الاحتباس الحراري: ان التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان [١٧] .

المبحث الثالث- معوقات التنمية المستدامة في العراق

لا تعني التنمية المستدامة Sustainable Development التركة التي سنورثها للأجيال المقبلة فحسب بل تعني أيضا أعمال حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة التي يجب إن تكون

دائمة، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه العراق التي لها محاولات في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة التي أهمها .

أولا : الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي:

ان اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب ، لان حياة ورفاهية وكرامة الانسان تمثل ارقى ما تطلعت اليه الامم في كل زمان ومكان وفوق هذا فأن تحليل التأثير المتبادل بين السلام والتنمية يكشف لنا ان كلا منهما سبب ونتيجة للاخر فالحرب:

أ. تؤدي الى خسائر بشرية ولا سيما الكوادر التي انفقت عليها الدول وعلى مدى سنوات عديدة اموالا طائلة لأعدادهم وتأهيلهم الى جانب تحملها تكاليف اعداد كوادر بديلة تحل محلهم واعالة من أصيبوا اصابات بالغة وأصبحوا غير قادرين على ممارسة اعمالهم ، هذا فضلا عنجانب تكاليف الأعمار وإعادة البنى التحتية والتجهيزات والتي تم إعدادها على مدار مدة زمنية طويلة ودمرتها الحروب[١٨].

ب. ان حالة الحرب تفرض اولوية تخصيص الموارد لاغراض الدفاع فهي غالبا ما تكون على حساب التنمية بكل ابعادها الاقتصادية والبشرية والتكنلوجيا مما يترتب على هذا النمط من تخصيص الموارد تراجع القدرة الاقتصادية النسبية بحيث تخل في المحصلة بمرتكزات الامن القومي بمفهومه الشامل.

ج. يؤدي انعدام الاستقرار والقلق حيال السلام والامن الى اضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقلة التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمار الاجنبي . فقد يؤدي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الى تراجع مكاسب التنمية المستدامة على الصعيد الاقليمي ، لان هذا الاستثمار لا يؤمن الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والصناعية فحسب ، بل يستطيع ايضا توليد منافع جانبية في ميدان التكنلوجيا تستمد من المستثمرين الذين يجلبون مع استثماراتهم التكنلوجيا الحديثة هذا فضلا عن الخبرة والدراية .

د. يحدث السلام والأمن أثرا ايجابيا طويل الأجل على السياحة والإيرادات بالعملات الاجنبية اذ تحدث خسائر قطاع السياحة انعكاسات خطيرة على الانفاق العام والعمالة ، ومداخيل الحرف التقليدية ، وقدرة الدول على تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة[١٩] .

وفي هذا الشان تبين ان النمو الاقتصادي ، خصوصا في المجتمعات الاقل تقدما رهن الى حد بعيد بحركة الاستثمار التي تقوم في البلد على مستوى تنفيذ المشاريع في شتى الميادين والقطاعات ، واتضح بان الاستثمارات يمكن ان تنشا من الداخل نتيجة لحركة الادخار في المجتمع ويمكن ان تفد من الخارج ،التي كثيرا ما يعول عليها في تزخيم حركة التنمية بسبب حجمها غير المحدود بالنظر الى ما تستدرج معها من مبادرات ومعارف وتكنولوجية في مجتمعات اكثر تقدما. وهذا لا يمكن ان يتم طبعاً في بلد لا يتمتع بالاستقرار السياسي ، حيث لايمكن للاستقرار السياسي ان يسود في ظل نظام غير راسخ القواعد والاصول والانتظام . ان الاستقرار السياسي يفترض نظاما موثوقا لتداول السلطة ، فلا ينهار برحيل شخص او بفعل انقلاب مفاجئ ينفذه ضابط في الجيش . ويفترض رضا الناس عن الية النظام واطمئنانهم اليه مما يستوجب تمثيلا صادقا لارادة الشعب في

مراكز القرار ويقتضي وجود اليات فاعلة للمسائلة والمحاسبة على كل صعيد وفي كل مجال ، وعلى المستوى السياسي كما على المستوى الاداري والقضائي والمالي . فالباحث هنا يربط ما بين الاستقرار السياسي والديمقراطية اذ يبين ان عدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية مرتبط بالسلطة ، والسلطة مرتبطة بسياستها بالحريات العامة منها الحرية الاقتصادية وبادارة شؤون الدولة على شتى المستويات ، وبالتالي حيال علاقة البلد مع البلدان الاخرى في دول العالم مما يؤدي الى تخوف المستثمرين الاجانب من استثمار اموالهم في البلدان العربية بسبب عدم توفر عناصر الاستقرار السياسي في المنطقة العربية[٢٠]. وعلى الرغم من ان مجتمعاتنا بأكملها تعاني عواقب النزاع المسلح والارهاب .فأن النساء يتأثرن بشكل خاص بهذه العواقب بسبب جنسهن ومركزهن في المجتمع فغالبا ما تقوم اطراف النزاع باستخدام الاغتصاب المنظم للنساء كاسلوب حربي وارهابي، وتتحمل على اثره النساء العنف ضدها وتنتهك حقوقها بسبب (الفقر، والتشريد ، وفقدان المنازل والممتلكات ،وفقدان الاقارب او اختفاؤهم ومن وانفصال افراد الاسرة وتشتتهم) . هذا فضلا عن ما قد يترتب على النزاعات المسلحة والاحتلال الاجنبي من عواقب اجتماعية واقتصادية وصدمات نفسية قد تلازمهن طيلة حياتهن . الى ان (الحرب) تساهم في شيوع ظاهرة التمييز الجنسي، وتزيد من تفاقمه نتيجة تكديس العديد من النساء في مهن وصناعات بعينها، ففي الحرب العراقية الايرانية التي امتدت ثمان سنوات ساعد اطالت امد الحرب على ضياع وخسارة النساء للمكاسب التي تحققت لهن في ظل التنمية التي عاشها العراق في المدة التي سبقت الحرب من (١٩٦٧-١٩٧٩) فبعد ان عملت النساء في شتى اماكن العمل بدافع من رغبتهن ، وبحسب الكفاءات والمؤهلات التي حصلن عليها جاءت الحرب لتدفع الكثير منهن للعمل في قطاعات وامكنة ليست بالضرورة ان تكون برغبتهن مثل العمل في التعليم الابتدائي، التمريض، السكرتارية، شؤون الافراد، المصارف وغيرها من الاعمال التي تم تكديسهن للعمل فيها مما فسح المجال لممارسة مختلف الضغوط على المشتغلات في تلك المهن وتخفيض القيمة المعنوية والمادية للعمل وبالتالي عمق النظرة للاستهانة بالعمل النسوي السائد أصلا في المجتمع العراقي هذا فضلا عن تصعيد ظاهرة التمييز الجنسي المتمثلة بأجبار النساء على التصرف طريقة محددة والظهور بطريقة بمظهر معين للتخلي عن البقية الباقية من حقوقهن كإفراد في المجتمع[٢١]. من هنا نستطيع ان نستخلص ان للحرب تأثيرات مختلفة على جميع الإفراد ولكن بنسب متفاوتة حيث يزداد تأثيرها على المرأة بشكل خاص بسبب جنسها الضعيف ومركزها الثانوي في المجتمع مما يستوجب العناية من قبل المسؤولين ومن جانب هم في السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة من اثار الحرب.

ثانيا غياب الديمقراطية

اذا كانت المشاركة الشعبية اساساً للتنمية المستدامة فالديمقراطية شرط اساسي لعملية المشاركة اذ تواجه قضية المشاركة على مستوييها الجزئي والكلي ولفئات المجتمع كافة عقبات عديدة على المجتمع العراقي فبعضها قانوني وبعضها سياسي والبعض الاخر اجتماعي ثقافي ولا تكاد تختلف في ذلك معظم النظم الحاكمة التي تكرس الاتجاهات ذات اللون الواحد المؤثر على مستوى الحكم والتي تؤدي الى تجميد قوى يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة اجتماعيا وحضاريا لو أعطيت هامشا من حرية الفكر[٢٢]، اذ تلجأ هذه النظم لإدامة فرص استمرار حكمها وإعاقة وجود أي شكل أو أي مستوى من الديمقراطية بأتباع الأساليب الأتية :

أ- استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية اذا مامست الاسس التي يرتكز عليها النظام او سعي الى تغييرها اواي اتجاه يهدف الى تغييرها .

ب- استخدام اسلوب الترغيب الذي يتكامل مع اسلوب الترهيب ويتلخص في تسخير وسائل الاعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية الاجتماعية المتحكمة بالدعاية للاسس التي يقوم عليها والشكل الذي يطرحه فتقوم بمراقبة وبتشكيل الراي العام وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها الى قناعات بديهية فضلا عن تشويه ومحاربة الافكار والاشكال المغايرة او المناقضة لتوجهات وسياسات هذه الأنظمة[٢٣] .

ثالثا : تهميش دور المرأة

ان التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية يعد عائقا مهما من عوائق التنمية ، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة متزايدة بان الوضع المتدني للمراة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة .ان القيم الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها فيها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وانماط التحصيل والتعليم الذي يحصل عليه والتي تخلق نوعا من التمايز والفروق بين الذكور والإناث بالشكل الذي يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات سواء أكانت فكرية أم اجتماعية أم اقتصادية التي تزج بها المرأة إذ ما تزال التقاليد والأعراف تضع القيود الكثيرة على إسهام المرأة خارج المنزل وينظر اليها على أنها "حاملة لشرف العائلة" ويعد هذا التوصيف والترميز لها من لهم مسوغات التحجيم لدورها ولوجودها الإنساني حيث انه في عرف الشخصية العربية ما يزال الشرف هو أعلى قيمة والنتيجة انه لابد من حراسته ومراقبته ومن اجل هذا لا يزال يجري على المرأة الكثير من أشكال العزل المكاني والاجتماعي[٢٤] .ان وعي المرأة العراقية بذاتها او وعي المجتمع بها لا يأتي من فراغ وانما يتحدد بظروف المجتمع ذاته وبما ان المجتمع العراقي هو مجتمع ابوي يعتمد دائما على الرجل فقد كانت ادوار النساء محدودة قاصرة على الادوار المنزلية بل انه كان ينظر اليها ككائن ضعيف جسميا وعقليا وانها لابد ان تخضع لسيطرة الرجل وأشرافه وحمايته كما ينظر اليها كربة بيت وان اختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لابد ان يكون في اضيق الحدود وعند الضرورة القصوى وقراءتها يجب الا تتعدى ما تصلح بيتها وشؤون أسرتها كل هذا يرتبط بتاريخ المجتمع العربي وما حققه الرجل في هذه المجتمعات على حساب المرأة او في غيابها عن ساحة الخبرة والممارسة على امتداد العصور فهو دائما صاحب الكلمة وصاحب الامتيازات سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية .

رابعا : الفقــر

أن الفقر في مفهومه العام يحاول وصف ظاهرة ذات ابعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك ، أذ يعبر بالمفهوم البسيط عن التدني في المستوى المعاشي للفرد، أي (حالة الحرمان المادي) الذي يتجلى اهم مظهر له في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمرض والاعاقة والكوارث الطبيعية والازمات[٢٥]، والحرمان المادي ينظر اليه عادة بوصفه عنصرا رئيسا في تعريف الفقر ليس لكونه المكون الوحيد له وانما لكونه يمثل الحالات النمطية للفقر والتي يتمثل بعضها بنقص وسوء التغذية والملبس والمسكن والتي تأخذ تعبيرات مادية هذا فضلا عن ارتباط سوء الحالة الصحية

وتدني المستوى التعليمي والظروف الحياتية الاخرى عادة بل الحرمان المادي ، ولعل ما ينبغي توضيحة وكمحاولة لابراز ظاهرة تعريف الفقر، في انه "يشير الى عدم قدرة الشخص على تحصيل الحد الادنى من متطلبات الحياة الاساسية والتي تبقيه حيا وتحفظ كرامته الانسانية وتحقق قدرته على العمل في تلبية حاجاته الاساسية بصورة مقبولة"، ففي حالة عدم توفر الامكانات المادية للفرد للحصول على الحاجات الغذائية اللازمة لبقائه حيا وقادرا على القيام بالاعمال المختلفة وكذلك عدم قدرته على توفير الحاجات الاخرى غير الغذائية التي تحفظ كرامته الانسانية نتيجة لانخفاض دخله وعدم قدرته على الكسب او العجز عن العمل فان هذا الانسان يعد فقيرا أي لا يمتلك ما يكفيه من احتياجات المعيشة اليومية . اما مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية فانه يعني "الحرمان من خيارات وفرص العيش لحياة مقبولة" فهو في مفهومه قد يعني اكثر من مجرد الافتقار الى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي فهو يعني ايضا الحرمان من الفرص والخيارات ذات الاهمية الاساسية بالنسبة التنمية البشرية مثل العيش حياة طويلة يتمتع بها المرء بالصحة والقدرة على الابداع ، والتمتع بالمستوى معيشي لائق وبالحرية واحترام الذات واحترام الاخرين[٢٦] .لها فأن مفهوم الفقر يتخطى بعد الحد الادنى المادي للعيش ليشمل الامكانيات والقدرات لكل فرد بما فيها تلك المتصلة بالفقر المطلق المادي او النسبي الاجتماعي والثقافي، وبذلك ارتبط الفقر ارتباطا وثيقا بمعايير السكان والصحة الانجابية ومنها ارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع معدل الاعتلال والوفاة والزواج المبكر وقلة استخدام وسائل منع الحمل وارتفاع معدل الاعالة وكبر حجم الاسرة وانخفاض معدل تعليم الفتيات .

خامسا : ارتفاع معدلات نمو السكان

لقد أصبحت ظاهرة الانفجار السكاني في العراق عقبة الى جانب العقبات المتعددة الأخرى في عرقلة خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . اذ ان سرعة نمو السكان في العراق وما ينجم عنها من مجاعات وامراض وفقر نبه الديمغرافيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ومنظمات الصحة المحلية والعالمية الى خطر هذا التزايد السكاني وتأثيره المباشر على الاقتصاد العراقي للتغير السكاني مما حدا بالحكومات الى تطوير سياستها السكانية من خلال اتخاذ إجراءات حكومية " كسن القوانين ،وتشريع أنظمة ،واستحداث برامج تهدف الى محاولة التأثير في العوامل الثلاث للتغير السكاني "المواليد ، الوفيات ، الهجرة" كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين نوعية الحياة انسجاما مع الموارد المتاحة للدولة[٢٧] ، والملاحظ ان هناك علاقة وطيدة بين ثقافة المرأة وحجم العائلة وبالتالي ثقافة المرأة والتزايد السكاني حيث ان مفهوم العائلة عند المرأة المثقفة يختلف عنه عند المرأة الأمية فغالبا ما تقتصر الاولى على رعاية عائلة لا يتعدى أفرادها الثلاثة او الأربعة في حين تعمد المرأة الأمية إلى تبرير وظيفتها النسوية بكثرة الانجاب، وفي هذا الشأن كتبت الباحثة نادية يوسف في الجوانب المتعلقة بمنزلة المرأة ومكانتها في المجتمع الاسلامي فتقول "ان النقطة الحاسمة تكمن في الربط بين مستويات الخصوبة للسكان المسلمين وبين مركز المرأة وأوضاعها، وتقاس هذه الاوضاع بخمس مؤشرات وهي معدلات القراءة والكتابة بين النساء، والتفاضل الجنسي في معدلات القرأة الكتابة ، وانشطة المرأة في كسب الرزق وتوقيت الزواج وعقده. وقد برز الى الوجود من خلال تحليل نادية يوسف لهذه المتغيرات . تقييم مهم لمنزلة المرأة ومؤشر واضح عن علاقته

بالسلوك التناسلي، وتسوق الكاتبة الادلة على بحثها المفصل على ان المرأة التي من الواضح انها تحتل مركزا تابعا في المجالات الاجتماعية والسياسية والقانونية ، تستمد قدرا من القوة من خلال الدور الذي تضطلع به كزوجة وأم ، ومن ثم فأن المرأة لا تخاطر بسهولة في التنازل عن الدور الوحيد الذي تحظى بمكانة رفيعة أي دور الام" وتدرك المرأة المسلمة تماما ضرورة الوصول الى مركز الزوجة والام لتكتسب الاحترام والمكانة في دائرة اقاربها ومجتمعها المحلي، اذ ان المرأة تستمد منزلة رفيعة من الامومة حتى وأن طلقت أو نبذت من اجل زوجة ثانية ، ومن ثم علينا ان نتوقع ان تواصل أنشطة الإنجاب طوال سنواتها التناسلية " وتقر الكاتبة بأن المرأة المسلمة الواسعة الثقافة قد تكون على استعداد لاكتشاف مصادر بديلة للهيبة والمنزلة الرفيعة علاوة على الامومة وان المشاركة المتزايدة للمرأة في القوى العاملة قد تؤثر على السلوك التناسلي للمرأة وأدراكها لدورها داخل وخارج الاسرة[٢٨] وبما ان المرأة العربية لا تزال تعاني الامية بنسبة كبيرة لذا كانت اغلب الاسر العربية كثيرة العدد وتأتي وقائع تاريخ الحضارة لتؤيد ذلك حتى ان بعض الدارسين لتطور هذه الحضارات ان العامل الاول في انحطاط وازدهار الحضارات هو درجة اعتزال المرأة للمجتمع او تدنيه . كما ان يعد ان في بدء كل بعث حضاري وجودا كاملا للمرأة وفعالية كبيرة لإسهامها.

سادسا : مستوى التعليم والثقافة

يعد التعليم حق من حقوق الإنسان كما انه الوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة في اطار الفقر والجهل للإسهام الفاعل بإطار الحياة الوظيفية ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل فهو وسيلة مضمونة للاستثمار المستقبلي من جانب الحكومات للموارد المتاحة والتنافس في استخدامها باطار المنافسة الاقتصادية العالمية ،وفي هذا الصدد أكد المخططون ضرورة الربط والتواصل بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية واعتبار التربية جزءا اساسيا من البرامج التنموية فخصصوا لها المكان الاول في كل تنمية نظرا لما توفره من راس مال بشري او عنصر انساني للعمليات الانتاجية وما تعد من عناصر فنية مؤهلة على اختلاف مستوياتها كما اعتبرانه من احد وظائف التربية هو تزويد القوى العاملة بالمؤهلات الضرورية للنشاط الانتاجي حاضرا ومستقبلا خاصة وان عالم اليوم يواجه مهمتين عاجلتين هما التزايد السكاني المتسارع وما يلزم عنه من توفير غذاء كافً للشعوب، والاخر مكافحة الامية بعد ان ازداد عدد الاميين في العالم . ان القطاع التربوي في العراق واجه تحديات جسيمة نتيجة للسياسة التي اعتمدها عليها النظام السابق فقد طال سوء الادارة بنيتها التحتية فأهملت الابنية المدرسية وكادت تنعدم المستلزمات التعليمية والوسائل المعينة في عملية التعليم في العراق وانخفض دخل المعلم وتسرب الطلاب من مقاعد الدراسة كما تسرب اكفاء العناصر التربوية وازدادد عدد طلاب الصف الواحد كما زاد عدد المدارس التي تشغل البناية المدرسية البائسة التي يخلو معظمها من ابسط المتطلبات الصحية ،واستشرى الفساد في مهنة التعليم ذاتها واصبح التدريس الخصوصي ظاهرة بل امتد اكثر الفساد الى الادارة التربوية ونتائج تقويم الطلبة وانتقالهم من صف الى صف اعلى ومن مرحلة الى اخرى

المبحث الرابع- الرؤيا المستقبلية التي يجب أتباعها من اجل تحقيق التنمية المستدامة في العراق

التنمية المستدامة هي فلسفة ونظرة شاملة ولاتباعها نحتاج الى بنية تحتية صحيحة تشمل الجوانب السياسية والقانونية والادارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ان التيارات و الحركات السياسية التي تنوي الخير للعراق واهله عليها اتخاذ التنمية المستدامة كفلسفة لوضع برامجها التنموية . فمفهوم التنمية المستدامة ينسجم كليا مع التعاليم الانسانية والاجتماعية والتي تحظى بقبول اخلاقي واسع في مجتمعنا. والاغلبية الساحقة

تتفق على ان المنظومة الاخلاقية والقيمية لمجتمعنا نابعة بالأساس من ارثنا القيمي والاخلاقي وتاريخ مجتمعنا الذي تتوفر فيه البذور لفلسفة التنمية المستدامة، ولكن الواقع الاقتصادي والمعاشي المتردي حاليا و الناتج بالدرجة الاولى من سياسات الحروب والعدوان للنظام الهدام السابق اضافة لتركيزه على البناء المترف للسلطة واهمال سياسات النظام السابق بناء الخدمات للمواطن البسيط في قراه وبلداته على عموم الوطن ، يعمل كقوة معاكسة لكثير من القيم التى فطر عليها مجتمعنا. فاضطر المواطن، الى اللجوء لحلول غير فعالة ومسرفة ومفسدة للبيئة ومخربة للبنية التحتية الموجودة، لسد حاجاته. وللاسف لم تعطي مؤسسات الدولة بعد ٢٠٠٣ ولحد اليوم بدائل واضحة وصحيحة لجرائم نظام صدام في الاقتصاد . ويسعى الكثيرون ومنهم الادارة الامريكية ومستشاريها والعراقيون الماسكين بالسلطة الى تحقيق مشاريع "تنموية" غير مدروسة ولانعرف ماهي تأثيراتها اللاحقة ولايتم اشراك الرأي العام في تقييمها، بالرغم من إنها تمس حياتهم ومستقبلهم[٢٩] .

ومن اجل تحقيق الرؤيا لابد من إتباع السبل التالية :-

١- رفع كفاءة القدرات المحلية لإدارة البيئة وتنمية مواردها الطبيعية (التعليم والتدريب) .

٢- الحصول على المعرفة المتاحة لدى الدول الصناعية لضمان تفادى الأخطاء المتوقعة .

٣- التأكيد على الاعتبارات البيئية فى خطط التنمية.

٤- جمع المعلومات الدقيقة حول النظم البيئية المحلية وظروفها الجيولوجية والبيولوجية .

٥- إشراك الجماهير فى الرأي حول مشروعات التنمية وإعلامهم بآمالها ومخاطرها .

٦- الاهتمام بالبيئات الحرجة مثل الأراضي الجافة ومناطق البحيرات والمنخفضات الرطبة ومناطق التوسع الحضري.

٧- استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.

٨- عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.

٩- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

١٠- استخدام الفضلات التقليدية كموارد قدر الإمكان مع التخلص منها عند الحاجة وبطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الأرض.

١١- النضال من أجل التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية وخاصة تلك التي تعتبر ضارة بالبيئة.

١٢-استخلاص منتجات النسق البيئي كما في الزراعة، والصيد، والاحتطاب بدون الإضرار برأس المال الطبيعي.

١٣-تشجيع المرونة والكفاءة في كل من النسقين الإنساني والطبيعي من خلال تفضيل البستنة المتجددة، والمتنوعة، والمعقدة على تلك المتسمة بالتجانس والبساطة.

١٤-تفضيل الفلاحة التعددية (زراعة الأرض بمحاصيل متعددة) polyculture على الفلاحة الأحادية (الاكتفاء بزراعة محصول واحد) monoculture للإبقاء على خصوبة التربة، فضلا عن تفضيل زراعة النباتات طويلة العمر على السنوية منها في أنساق الإنتاج البيولوجي قدر الإمكان(٣٠) .

١٥-إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع من خلال وسائل التحكم أو بخلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصلاح الطبيعي.

١٦-تشجيع ودعم عمليات إعادة تدوير النفايات.

١٧-تبني مبدأ تغريم الملوث من خلال سن تشريعات عقابية على المستويات المحلية والقومية والدولية.

١٨ -تشجيع ابتكار بدائل لندرة الموارد من اجل تحسين نوعية الحياة للجميع .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات:

١. خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لم تكن البيئة الإقتصادية والسياسية مؤاتية للتنمية المستدامة في العراق، ولم يكن مسار التنمية ذاته مستداماً وخيارات السياسة الإقتصادية لم تضع في أولوياتها رفع مستويات التنمية البشرية المستدامة ، مما ترتب عليه ضياع فرص التنمية، وهي وجه آخر لضياع مكتسبات تحققت للمجتمع وهدر لجهود إنسانية تراكمت حصيلتها على مدى يزيد عن نصف قرن.

٢. أن عملية التخطيط الصحيح للموارد سيؤدي إلى تسريع عملية التنمية المستدامة في العراق،والعكس صحيح.

٣. يكون النظام مستداما في حال حقق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات في التعليم والصحة وباقي الخدمات الاخرى الى محتاجيها مع تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي ، واقتصاديا يكون النظام مستداما في حال حقق انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر أي تحقيق التوازن ما بين الناتج العام والدين ، وبيئيا يكون النظام مستداما في حال حافظ على قاعدة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة .

٤. من خلال ذلك يمكن تتبع الارتقاء المفاهيمي لمفهوم التنمية المستدامة من خلال المخطط التالي من التنمية الاقتصادية تنمية العنصر البشري تنمية راس المال البشري تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالجانب الاجتماعي تنمية التكاملية والاخذ بمبدأ الربط بين الحاجات الانسانية متعددة الجوانب التركيز على الرفاه الاجتماعي التعليم والتدريب التنمية البشرية التنمية المستدامة .

٥. اصبحت التنمية المستدامة رد فعل سريع لتحقيق جملة اهداف من بينها الاسراع في معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر والعمل على الحيلولة دون تلويث البيئة .

أولا: التوصيات

١.المساهمة الفاعلة في ورش عمل التنمية المستديمة العالمية والاقليمية.

٢.المساهمة الفاعلة في المؤتمرات والندوات الوطنية والعالمية ذات العلاقة في سبيل إحلال السلم الاهلي في العراق .

٣.حماية التراث المحلي للمجتمع العراقي وحماية موروثاته وآثاره من الضياع والتلف وتحديد المناطق ذات الأولوية التي تتميز بغطاء إحراجي كثيف متدهور ورموز سياحية أثرية وتجمعات سكانية متضررة أو فقيرة ! .

٤.مشاركة الشعب العراقي في عمليات التنمية والتوعية بالتنمية المستديمة وأسسها ومستلزماتها وفي المقدمة أوضاع السلم والاستقرار .

٥.ايلاء أقصى الاهتمام للسدود التجميعية للمياه واستثمارها الامثل ودعم المشاريع التنموية المولدة للدخل .

٦.دعم حملات تطهير العراق من حقول الألغام التي خلفتها الحروب الكارثية التي تضم حوالي (٢٠) مليون لغم

٧.التنمية المستدامة تحتاج الى خطط ستراتجية وثبات على هذه الخطط والتي يجب ان يقوم بها خبراء متخصصون كما يجب ان تقوم هذه الخطط على اساس رؤيا شاملة تتكامل فيها مختلف العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٨. ان قيام التنمية المستدامة يتطلب اصلاح سياسي او على الاقل توازن بين الاصلاح السياسي والتنمية حيث ان هناك اجماع على انه لاتنمية مستدامة في ظل نظام دكتاتوري واستفراد بالقرار السياسي وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية حيث ان ضمانة استدامة الموارد هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٩.الاستقرار السياسي اذ ان تغير الانظمة في بعض الدول والانقلابات فيها تؤدي الى الضرر ببرامج التنمية بل وتوقفها و في المقابل فأن تغير الحكومات في الدول الديمقراطية لايؤثر على ثبات التنمية المستدامة والنظام الديمقراطي اثبت انه النظام الوحيد القادر على التنمية المستدامة.

١٠- اعتماد برامج لبناء القدرات الوطنية واذكاء الوعي والمعرفة في كافة مجالات التنمية المستدامة(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من خلال تضمين البرامج التدريسية والتعليمية مقررات خاصة بها بالاضافة لاشراك الكوادر في البرامج وورش العمل الخاصة لبناء القدرات في كافة مجالات البيئة.

المصادر

(١) د.هوشيار معروف،دراسات في التنمية الاقتصادية(إستراتيجية التصنيع والتحول الهيكلي)،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،٢٠٠٥،ص١١.

(٢) Jerry Taylor , Sustainable Development A Dubious Solution in Search of a Problem, policy analysis, No. ٤٤٩, August ٢٦, ٢٠٠٢, p٢ .

(٣) The United Nations Conference on Environment and Development, Rio Declaration On Environment And Development,١٩٩٢ ,pp١-٤

(٤) David Pearce and Giles Atkinson , THE Concept Of Sustainable Development, Centre for Social and Economic Research on the Global Environment, Report of the Joint College London University URING SUSTAINABLE DEVELOPMENT, ,٢٠٠٢,p ١

(٥) Critical issues , Policy Brief , OECD , September ٢٠٠١ ,p٤-٥

(٦) Engineering for Sustainable Development: Guiding Principles, The Royal Academy of Engineering, London ,٢٠٠٥ ,p٩

(٧)Brown ,B. and others ,Global Sustainable – Toward Definitio, Environmental Management , Vol. ١١,Nom.٦, ١٩٨٧,p ٧١٦

(٨)Sherri T.,The Social Dimension Of Sustainable development , Caledon Institute Of Social Policy ,May,٢٠٠٠, p٢

(٩) Carlos V. Licón, Evaluation Model Of Sustainable Development Possibilities, International Conference on Sustainability Measurement and Modelling, CIMNE, Barcelona, ٢٠٠٦,p٢ .

(١٠) The Future of Sustainability -Re-thinking Environment and Development in the Twenty-first Century , Report of the IUCN Renowned Thinkers Meeting, ٢٩-٣١ January ٢٠٠٦,p٢٣.

(١١) عصام الدين محمد علي ، منهج مقترح لتفعيل موارد البيئة الطبيعية في عملية التنمية المستدامة ، المؤتمر المعماري الاردني الثاني ، العمارة البيئية – نحو عمارة مستدامة ، ١٩٩٩ ،ص ١٤٤ .

(١٢) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩،ص٣١-٣٨.

(١٣) - باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟، ٢٠٠٦، متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/١٥٩١١٢

(١٤) المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، العالم الاسلامي والتنمية المستدامة ،ص ١٧٩

(١٥) مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ـ التسيير :جامعة البليدة، عدد ٢٦، جوان ٢٠١٠،ص١٣٦.

(١٦) مريم حسيني ،أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية، دراسة حالة بلدية– الحجيرة ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ،٢٠١٣،ص١٧.

(١٧) رمزي زكي ، الاقتصاد العربي تحت الحصار ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص١٠٣.

(١٨) الاسكوا ، اثار السلام والامن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٢ ، ص٨ .

(١٩) سليم الحص ، افاق التنمية العربية المستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١٥ ، ٢٠٠٥ ، ص٦-٧ .

(٢٠) لاهاي عبد الحسين، اثر التنمية والحرب على النساء في العراق، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة يوتا، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٩١،ص٦٢.

(٢١) زهير حطب ، مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية ، يصدر عن معهد الانماء العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٥ ، ص٦٠-٦٣ .

(٢٢) خالد ناصر ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوطن العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨ ، ص٨٤ .

(٢٣) عفاف عبد العليم ابراهيم ، المراة العربية ودورها في الإنتاج ، جامعة قطر ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (٢٠) ، ١٩٩٧ ، ص١٦٧ .

(٢٤) محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، نيويورك ، ١٩٩٦ ، ص٤ .

سمير خيري مرسي غانم ، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي بالتطبيق ٢)٥ (

على جمهورية مصر العربية،٢٠١٢، ص٥.

(٢٦) يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، طبع بمطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص١٣٥.

(٢٧) اليونسكو ، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص٢٣-٢٤.

(٢٨) ناصر، نعيم وجهة نظر في التنمية المستدامة في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/

(٢٩) بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢،ص٥٤.